الاجابة النموذجية لمقياس المالية العامة للسنة الثالثة تنظيم سياسي واداري

**السؤال الأول ..6نقاط**

**أولا: تعريف النفقة العامة:**

النفقة العامة هي " مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة ".

وهناك من يعرف النفقة العامة على أنها :مبلغ من المال يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام قصد تحقيق منفعة عامة ،وتعرف كذلك بأنها :مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلا فترة زمنية معينة ،بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة ،وهناك من يعرف النفقة العامة على أنها :تستهدف إشباع حاجة عامة وأحداث المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع

**أ- النفقات الفعلية ( الحقيقية)** : النفقات الفعلية، المعروفة أيضًا بالنفقات الحقيقية، تشير إلى الإنفاق الذي تقوم به الدولة للحصول على السلع والخدمات الضرورية لتنظيم شؤونها العامة و تتضمن هذه النفقات مختلف النشاطات والمصروفات التي تسهم في تسيير الحكومة وتحسين خدماتها ،وتعزز النفقات الفعلية الدخل الوطني عبر تحفيز النشاط الاقتصادي وتوفير فرص عمل، حيث يتم تحفيز الاستهلاك وتحسين الظروف المعيشية وهذا يساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتحسين مستوى الحياة للمواطنين

ومن بين العناصر الرئيسية للنفقات الفعلية: **الرواتب والأجور ،وشراء الأجهزة والمعدات ،وسداد الديون العامة ،إضافة إلى الاستثمار في البنية التحتية ،والعمل على تقديم الخدمات العامة**.

**ب - النفقات التحويلية ( نفقات إعادة التوزيع) :** النفقات التحويلية، المعروفة أيضاً بنفقات إعادة التوزيع، تشير إلى الإنفاق الحكومي الذي يتم دون الحصول على مقابل مباشر، حيث تهدف هذه النفقات إلى إعادة توزيع الدخل أو الثروة بين فئات المجتمع , يتم تحقيق هذا الهدف من خلال جملة من البرامج والخدمات التي تُقدم للمواطنين دون فرض رسوم مباشرة عليهم، وتكمن أهمية هذه النفقات في إعادة توزيع الثروة وتحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة، وتؤدي هذه البرامج إلى زيادة الدخل الوطني بشكل غير مباشر، إذ تعمل على تعزيز الكفاءة الإنتاجية للعاملين من خلال تحسين مستوى التعليم والصحة، مما يؤدي إلى تطوير طاقتهم الإنتاجية ،وبالتالي، يُظهِر دور هذه النفقات في تعزيز التوازن الاجتماعي والاقتصادي وتحسين جودة حياة المجتمع بشكل عام، وفي ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية المستمرة، يجب على الحكومات النظر في تحسين وتعزيز هذه البرامج لضمان استمرارية تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز التنمية المستدامة.

ومن بين البرامج الرئيسية التي تشكل جزءًا من هذه النفقات التحويلية، يمكن ذكر الضمان الاجتماعي الذي يوفر دعماً مالياً للمتقاعدين وذوي الإعاقة، وكذلك منحة البطالة الذي يوفر تعويضاً مالياً للأفراد الذين فقدوا وظائفهم أولم يتمكنوا من الحصول على عمل ، بالإضافة إلى تقديم مساعدات للفئات الفقيرة والمحتاجة.

**السؤال الثاني ...6 نقاط**

**أ - تعريف التهرب الضريبي :**التهرب الضريبي هو مفهوم يشير إلى السلوك الذي يقوم به الأفراد أو الشركات بهدف تجنب أو التخفيف من دفع الضرائب المستحقة. يتمثل التهرب الضريبي في استخدام وسائل غير قانونية أو غير أخلاقية لتقليل المبالغ المستحقة للسلطات الضريبية.

وفي تعريف آخر : التهرب الضريبي هو مصطلح يشير إلى المخالفات القانونية التي تتمثل في عدم الامتثال للتشريعات الضريبية أو استغلال الثغرات الموجودة فيها بهدف تجنب أو تقليل الالتزام بالضرائب ،و يمكن أن يتضمن التهرب الضريبي ممارسات محاسبية غير صحيحة أو استغلال الفجوات في النظام الضريبي لتجنب دفع المبالغ الكاملة أو جزء من الضرائب المستحقة للخزينة العامة، وبصفة عامة يعرف التهرب الضريبي بأنه التخلص من دفع الضريبة بصفة **كلية** أو **جزئية**.

**ب-الأثار الاقتصادية للتهرب الضريبي :** تتمثل الأثار الاقتصادية للتهرب الضريبي في ما يلي:

**- ارتفاع معدلات الضرائب وأسعارها** : تعاني الدولة من تدهور إيراداتها الضريبية بسبب ظاهرة التهرب الضريبي، مما يجبرها على زيادة معدلات الضرائب وتوسيع نطاقها لتعويض هذا النقص، وبمعزل عن المكلفين الذين يلتزمون بواجباتهم الضريبية، يكون التأثير أكبر على هؤلاء الأفراد، مما يؤدي إلى انحراف الضغط الضريبي وتحميلهم عبئا أكبر، وفي ظل هذا السياق يتسبب التهرب الضريبي في انحراف العدالة الضريبية والاجتماعية، حيث يفقد النظام الضريبي توازنه ويفتقر إلى التكافؤ في تحميل الأعباء الضريبية، مما يؤثر سلبًا على العدالة الاجتماعية.

**- إعاقة المنافسة الاقتصادية** : تهديد المنافسة الاقتصادية يظهر بوضوح عندما تتجنب المؤسسات دفع الضرائب، حيث تحقق هذه الشركات أرباحًا أكبر وتحظى بوضع مالي أفضل من منافستها الملتزمة بسداد الضرائب. عادةً، تكون المؤسسات ذات الإنتاجية المنخفضة هي الأكثر استعدادًا لتجنب الالتزام الضريبي، دون أن تسعى لتحسين إنتاجيتها أو تحقيق التقدم الاقتصادي. ينجم عن هذا التهرب الضريبي تسويق المنتجات بأسعار منخفضة، مما يعطي تنافسية غير عادلة في السوق على حساب المؤسسات التي تعمل جاهدة على تحسين وضعها المالي والاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات.

**- إعاقة التقدم الاقتصادي :** إن الأثر المتمثل في أعاقة المنافسة والذي يترتب عليها التهرب الضريبي بدوره إلى تأخير التطور الاقتصادي وإعاقة التقدم الاقتصادي.

**- التوجيه الوهمي للنشاط الاقتصادي:** التوجيه الوهمي للنشاط الاقتصادي يعبر عن استخدام الأفراد في القطاع الاقتصادي لاختيار أنشطة مالية في القطاعات الأكثر عرضة للتهرب الضريبي، دون مراعاة للاستثمار في المجالات التي تعزز التنمية وتضيف قيمة إلى الاقتصاد الوطني وبذلك، يتجنبون الالتفات إلى الأنشطة التي تساهم في تقوية الثروة الوطنية و نتيجة لهذا التوجيه، يمكن أن يكون التهرب الضريبي عاملاً مساهماً في حدوث الركود الاقتصادي والتخلف، حيث ينتج عنه تقليل الإيرادات الضريبية التي يمكن استخدامها لتمويل مشروعات التنمية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

- **ظهور أزمة تهريب رؤوس الأموال:** يتجلى التهرب الضريبي غالباً في إخفاء المكلف للأرقام الحقيقية لأعماله أو أرباحه و يتم ذلك عن طريق تجميع الأموال بشكل غير قانوني، سواء عبر التكتم على الأرباح، أو استخدام نقداً نقديًا أو حتى تحويل الأموال إلى معادن كالذهب، بالإضافة إلى ذلك يقوم بعض المكلفين بفتح حسابات بنكية خارج حدود الوطن لتهريب رؤوس الأموال، مما يؤدي إلى تقليل إيرادات الدولة وتضييق مجالات النمو الاقتصادي ولا يقتصر التأثير على الاقتصاد فقط، بل يمتد إلى إضعاف الموارد الاقتصادية العامة وتقليل إمكانيات الدولة في مجال الإنفاق العام، مما يعرقل الاستثمار ويضعف الاقتصاد الوطني.

**السؤال الثالث.. 8 نقاط**

**المطلب الثالث:دورة الميزانية**

دورة الميزانية العامة يقصد بدورة الميزانية العامة مختلف المراحل التي تمر بها الموازنة العامة من إعداد ،مناقشة ،تنفيذ ،ومراقبة ،وتمر الموازنة العامة في معظم دول العالم بأربع مراحل:

**أولا - مرحلة التحضير أو الإعداد :**

إعداد الموازنة العامة للدولة يعتبر مرحلة حاسمة في الإدارة المالية الحكومية ، وتبدأ هذه العملية بتقدير النفقات وتحديد الإيرادات المطلوبة لتغطيتها، والدقة في التقديرات أمر بالغ الأهمية لتجنب الصدمات المالية والآثار السلبية خلال مرحلة التنفيذ، وفي غالب الأحوال تتولى السلطة التنفيذية في أغلب دول العالم مسؤولية تحضير الموازنة العامة، وذلك لعدة أسباب.

**1** -السلطة التنفيذية مسؤولة عن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وهي تمتلك البرامج والسياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

**2**- تمتلك الحكومة الأجهزة والقدرات الفنية والإدارية الكافية لتقييم القدرات المالية للقطاعات المختلفة واختيار مصادر الإيرادات المناسبة.

تبدأ عملية تحضير الموازنة على مستوى الوحدات الحكومية الصغرى، حيث تقوم كل مؤسسة أو هيئة أو وزارة بإعداد تقديراتها للنفقات والإيرادات المتوقعة للسنة المالية و تستخدم الحكومة خلال هذه المرحلة مجموعة من المبادئ العامة والأساليب الفنية بمساعدة الخبراء والمستشارين وتتقدم العملية من الوحدات الأدنى إلى الوحدات الأعلى، مثل الوزارات، التي ترفع تقديراتها إلى وزارة المالية، بعد ذلك، تقوم وزارة المالية بدراسة التقديرات وعرضها على السلطة التشريعية للمناقشة.

**ثانيا : مرحلة اعتماد أو مناقشة**

في الدول ذات النظم البرلمانية أو التي تحتوي على سلطات تشريعية منتخبة، تعتبر الميزانية العامة جزءًا رئيسيًا من العملية التشريعية تخضع الميزانية، مثل أي مشروع قانون آخر، للمناقشة والمراجعة من قبل السلطة التشريعية و بعد الموافقة عليها، تصبح الميزانية قانونًا ملزمًا ،و عادةً ما يتم دراسة الميزانية أولاً بواسطة لجنة برلمانية متخصصة قبل أن يتم عرضها على المجلس التشريعي بأكمله ، وغالبًا ما تختلف الأرقام النهائية في الميزانية التي يوافق عليها البرلمان عن الأرقام الأولية التي قدمتها السلطة التنفيذية، فهناك فرق بين كيفية موافقة البرلمان على الإيرادات والنفقات ؛ فالموافقة على الإيرادات تُعتبر بمثابة تفويض للحكومة بتحصيلها ويمكن للحكومة أن تتجاوز الرقم الإجمالي للإيرادات المحدد في قانون المالية دون الحصول على إذن مسبق، بينما الموافقة على النفقات تُعتبر تخصيصًا لأوجه الإنفاق ولا يجوز للحكومة تجاوز المبالغ المخصصة لكل نفقة أو نقل المبالغ بين الاعتمادات المختلفة دون موافقة مسبقة من البرلمان فهذه العملية تضمن تطبيق قاعدة تخصيص الاعتمادات بشكل صحيح.

**ثالثا - مرحلة تنفيذ الميزانية :**

تُعد مرحلة تطبيق الميزانية العامة واحدة من أبرز الخطوات في دورة الميزانية. خلال هذه المرحلة، حيث يتم وضع الميزانية محل التنفيذ حيث تبدأ الوزارات والجهات الحكومية المختلفة في استخدام الأموال المخصصة لها وجمع الإيرادات المصرح بها، وعقب استلام الإيرادات يتم إبلاغ وزارة المالية ،و تتضمن عملية تطبيق الميزانية جمع الإيرادات المصرح بها، وهي ما تُعرف بعملية تحصيل الإيرادات، بالإضافة إلى تنفيذ النفقات المخصصة لها ميزانية، وهو ما يُسمى بعملية صرف النفقات.

1**-عملية صرف النفقات العامة**: و تتم عبر أربع مراحل رئيسية:

**-لارتباط بالنفقة**: يتم في هذه المرحلة تأسيس وتوثيق التزام المالي على عاتق الدولة

**- تصفية النفقة**: تقدير المبلغ المستحق وخصمه من الموازنة العامة.

**-الأمر بالصرف**: إصدار قرار بدفع المبلغ المحدد.

**-الصرف أو الدفع**: تنفيذ الدفع الفعلي للمبلغ المستحق

**2- إجراءات تحصيل الإيرادات العامة:** و تشمل ثلاث خطوات رئيسية:

**-الإثبات**: تأكيد حق الدولة في الديون من خلال التحقق المادي والقانوني.

**-التصفية**: تحديد المبلغ الصحيح المستحق وإصدار سند الأمر بالتحصيل.

**-التحصيل**: جمع الديون المستحقة، سواء طوعًا أو عبر الإجراءات القضائية

**رابعا :مرحلة مراقبة تنفيذ الميزانية**

مرحلة مراقبة تنفيذ الميزانية هي المرحلة النهائية والأساسية في عملية الميزانية العامة للدولة ،و تهدف هذه المرحلة إلى التحقق من مدى فعالية ودقة تنفيذ الميزانية ومطابقتها للأهداف الموضوعة و تركز الرقابة على عدة أهداف أساسية:

**1-التحقق من الإنفاق الحكومي:** التأكد من أن الأموال تُصرف طبقًا للخطة المقررة (الميزانية)، وضمن الحدود الموضوعة، وأن الاعتمادات المالية تُستخدم في المجالات المخصصة لها.

**2-الكشف عن الأخطاء والمخالفات:** البحث عن الأخطاء، سوء التصرف، والانحرافات المالية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها.

**3-تخفيض التكاليف وضبط النفقات:** العمل على تقليل تكاليف العمل الحكومي، منع الإسراف، وتنظيم النفقات في المجالات الأقل أهمية.

بالنسبة للدول النامية، تضاف أهداف إضافية للرقابة:

**4-ضمان تحقيق أهداف التنمية:** التأكد من أن عمليات التنمية ومشاريعها تتقدم نحو تحقيق الأهداف المحددة بكفاءة وسرعة.

**5-استخدام الموارد بشكل فعال:** الحرص على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والحد من الإسراف الحكومي.

**6-تحقيق الكفاءة الإنتاجية في القطاع العام:** العمل على تعزيز الكفاءة والإنتاجية في القطاعات الحكومية.